تجدد الحروب وتأخر الإصلاح

دائماً ما أتساءل.. أي حرب ستنشأ في العالم وبعدها سيتم إصلاح وتغيير نظام "الأمم المتحدة"؟ من بعد الحرب العالمية الثالثة وهذا السؤال يشغل الكثير ويعود للسطح ويتكرر ويتم المطالبة به!

جاءت الحرب الروسية الاوكرانية والتي اندلعت في الاسبوع الاخير من الشهر الماضي لتنبيه العالم من جديد لضرورة إصلاح الأمم المتحدة بصورة عامة ومجلس الأمن على وجه الخصوص.

وليس ثمة اختلاف أن إنشاء المنظمة نفسه عقب الحرب العالمية الثانية كان الهدف الرئيس منه هو حفظ الامن والسلم الدوليين، وفكرة إصلاح الأمم المتحدة Reform فكرة قديمة قدم المنظمة نفسها، فالدعوات الأولى للإصلاح يعود تاريخها إلى سنة 1946 والتي واجهت صعوبات عديدة أهمها أن الميثاق المؤسس نفسه (Charter of the United Nations) والذي أُقر في سان فرانسيسكو عام 1945، لا يفسح في المجال لعملية التعديل في نصه.

فغني عن القول أن عدد أعضاء منظمة الأمم المتحدة هو 193 دولة في الوقت الحاضر مقابل 51 دولة عند تأسيسها عام 1945. وعلى الرغم من ازدياد عدد الأعضاء بنحو 5 أمثاله والتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والنظام الدولي منذ ذلك الحين فإن المنظمة لم تعرف إصلاحات تُراعى من خلالها مصالح غالبية الدول الأعضاء.

وعلي الرغم من أن هنالك العديد من المبادرات والدعوات التي تبنتها الدول ومضي في تنفيذها الأمناء العاميين للمنظمة، إلا أن تركيز الاصلاح الحقيقي يكمُن في مجلس الأمن وعلى وجه التحديد في كيفية صُنع القرارات في المجلس، وذلك انطلاقاً من اعتبارين رئيسيين:

الأول: إن تمتع الدول من دون غيرها بحق الفيتو يخل بمبدأ المساواة السيادية بين الدول إخلالا جسيما.

والثاني: إن اشتراط إجماع الدول الكبرى، دائمة العضوية على مشروعات القرارات المقترحة يمكن أن يعوق عمل مجلس الأمن نفسه ويعرض فاعليته وهيبته للخطر.

ودونما إسهاب فإن حق النقض أو الفيتو (Veto) وهي كلمة لاتينية تعني "أنا أمنع". هو حق تستخدمه الدول الخمس الدائمة العضوية (الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية، وفرنسا والمملكة المتحدة) والتي تتمتع بحق النقض داخل المجلس.

وللاسف فقد ساعد حق النقض الولايات المتحدة على أن تقدم أفضل أشكال الدعم السياسي للكيان الإسرائيلي وذلك عن طريق مساعدتها بإفشال صدور أي قرار من مجلس الأمن يُجبر "إسرائيل" على وقف احتلال الأراضي الفلسطينية والتوقف عن أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني، كما ساعد "الفيتو" اسرائيل أيضاً عن طريق القيام بإفشال أي قرار يدين "إسرائيل" باستخدام القوة المفرطة كما حدث في قطاع غزة وحرب لبنان، مما أدى ذلك إلى الشك بمصداقية الأمم المتحدة بسبب "الفيتو" الأمريكي.كما تضررت شعوب كثيرة في العالم من ذلك.

وفي المقابل تجلي اليوم حق النقض في مساعدة روسيا في أزمة اوكرانيا إذ أن مجلس الامن انعقد في 25 فبراير 2022 لمناقشة القرار القاضي لمحاسبة روسيا في أزمة أوكرانيا وحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والدعوة إلى تسهيل وتقديم مساعدات إنسانية سريعة وآمنة ودون عوائق للمحتاجين. واستخدمت روسيا حق النقض لإبطال القرار، الأمر الذي دعي الولايات المتحدة واليابان لتقديم مشروع قرار لإدانة روسيا عن طريق الجمعية العامة للامم المتحدة.

وعلى الرغم من عدم الزامية القرار، فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 مارس 2022 وبأغلبية ساحقة قراراً "يُطالب روسيا بالتوقف فوراً عن استخدام القوة ضد أوكرانيا"، وذلك بأغلبية أصوات 141 دولة فيما عارضته 5 دول وامتنعت 35 عن التصويت من بينها الصين، من إجمالي 193 دولة عضواً بالأمم المتحدة.

مجمل القول أن الأمم المتحدة ستفقد مصداقيتها إن لم تكن هنالك إرادة حقيقية للإصلاح، الأمر الذي يؤثر سلباً علي الأمن والسلم الدوليين، فحرب اوكرانيا الراهنة تجعل من الأهمية بمكان النظر في تغليب الإرادة الدولية نحو الاصلاح الحقيقي ويبدأ ذلك بالإتفاق والرغبة الدولية نحو الاصلاح وموافقة الدول دائمة العضوية (على الرغم من أنها مُعضلة هيكلية) ومن ثم البحث في إمكانية توسيع أو تحجيم مسالة تلك الدول إذ أن ذلك كان معلوم وضعها وقتذاك عند تاسيس المنظمة باعتبارها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ولكن العالم اليوم تغيرّ من حيث النظام الدولي ومن حيث بروز دول وتكتلات جديدة فرضت نفسها بالساحة الدولية، إلى ذلك النظر في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة التي وسّعت من صلاحيات مجلس الأمن بإعطائه تقديرات مصادر تهديد الامن والسلم الدوليين ومراجعة التمثيل الاقليمي حتي لا تستأسد الدول الكبرى على الدول الصغري، هذا بجانب العمل الجماعي الحقيقي لدرء المخاطر عن العالم خاصة وأن الفاعليين الدوليين في النظام الدولي الراهن ليسوا فقط هم الدول ولكن هنالك من الافراد والجماعات ما يُهدد الأمن والسلم الدوليين.

العالم اليوم أحوج لتحقيق السلم والأمن والاستقرار وتبادل المصالح والمنافع دون التكتلات السالبة المهددة لسلامته، ولا يتأتي ذلك إلا بالمضي قدماً نحو إصلاح شامل للمنظومة الدولية.

د.الوليد سيد محمد علي

دبلوماسي سوداني
باحث في العلاقات الدولية

ElwaleedSB@gmail.com